مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 04 / العدد: 02 (2020)، ص 74– 90

فرص المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة العالمية: بين تحصيل الدور وتفعيل الصوت

International Non-Governmental Organization Opportunities in Global Governance: Between Getting a Role and Getting a Voice

رابح زغوني [1]

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة – الجزائر، *zeghouni.rabah@univ-guelma.dz*

تاريخ الاستلام: 2020/08/23 تاريخ القبول: 2020/10/05 تاريخ النشر: 2020/10/22

ملخص: تحدث فلسفة الحوكمة العالمية ثورة في أسئلة السياسة الدولية حول "من" و"كيف" و"أين". وبينما يعتقد المتحمسون لهذا الاتجاه بأنه سيدفع نحو توسيع المجال ليشمل فواعل غير دولاتية صناعة وتنفيذا للسياسة العامة العالمية بما يتيح فرصة للمنظمات الدولية غير الحكومية تحصيل دور أفضل في إنشاء السياسات العالمية وإنفاذها، يجادل القوميون بأن هذه الفواعل لا تملك القدرة على المساس باحتكار الدولة لإنشاء، تعديل وتغيير السياسات، وأفضل ما يمكنها تحصيله هو فرص أكبر لتفعيل صوتها في النقاش العالمي العام. عبر مناقشة الفرص والقيود على أدوار أكثر فاعلية للمنظمات غير الحكومية في ظل الحوكمة العالمية، توصل المقال إلى أنه ربما لا يمكن فهم نسق عالمي قيد التأسيس من الحوكمة العالمية دون معرفة تأثير المنظمات غير الحكومية، لكن هذا التأثير لا يتجسد دائما في تحصيل الدور بل غالبا ما يأخذ شكل تفعيل الصوت خاصة في مسائل السياسات العليا.

كلمات مفتاحية: الحوكمة، المنظمات غير الحكومية، السيادة، القانون المرن، صنع السياسات

Abstract: *Global governance is revolutionizing the policy questions of "who", "how" and "where". While enthusiasts believe that this trend will push towards including non-state actors in making and implementing global public policy, providing an opportunity for INGOs to play a better role in the creation and enforcement of global policies. Nationalists argue that these actors do not have the power to compromise the monopoly of the state to create, amend and change policies and that INGOs can only obtain greater opportunities to activate their voice in the global public debate. By discussing the opportunities and limitations on a more effective role of INGOs in the global governance context, the article concluded that perhaps it is not possible to understand global governance without the influence of INGOs, but this influence is not always reflected in gaining a role, rather it often takes the form of voice activation especially in higher policy*

Keywords: *Governance, INGOs, Sovereignty, Soft Law, Policy-making*

المؤلف المرسل: رابح زغوني، **الإيميل**: *zeghouni.rabah@univ-guelma.dz*

مقدمة:

يشير مفهوم حوكمة العالم أو "الحوكمة العالمية" لملامح تغيير في النموذج التقليدي للسياسة الدولية، فهي تعبير عن فلسفة جديدة لحل المشاكل التي تؤثر في أكثر من دولة في غياب سلطة سياسية فوق قومية. فمع تسارع وتيرة العولمة خاصة عقب نهاية الحرب الباردة، شهد العالم تحولات كثيفة في أغلب القطاعات وعلى مستويات متعددة تميزت بالشمولية والعمق، عززت من دعاوي استبدال نموذج السياسة الدولية بنموذج السياسة العالمية الذي يفضي إلى إعادة توزيع الأدوار والمهام بين الفاعلين واستبدال نموذج المجتمع الدولي بالمجتمع العالمي. فإذا كان النموذج المرتبط تقليديا بمفهوم المجتمع الدولي هو النموذج الواستفالي القائم على الفكرة الشائعة من أن الدول القومية ذات السيادة هي الفاعل المركزي الرئيس إن لم يكن الوحيد في السياسة الدولية، فإن نموذج المجتمع العالمي يقدم فهما متحديا للمنظور الأول قائما على تضمين الفواعل من غير الدول فيما يمكن وصفه بالعملية السياسية العالمية.

لقد ساهمت التحولات العالمية المتسارعة في انتشار واسع لجمعيات عديدة تتعدى مجال نشاطاتها الحدود الجغرافية للدولة الواحدة نحو الخارج، لتأخذ حظها من سوق المعلومات والاتصالات في عالم ينزع أكثر نحو التعدد. وقد بدت نتيجة ذلك بعض مظاهر الإخلال بقواعد الدبلوماسية التقليدية التي تشكل فيها الدول الفواعل الرئيسة، بينما وجد الأفراد أنفسهم –بشكل متزايد– في بؤرة حركة المجتمع العالمي وتقدمه من خلال التوسع الكبير في دور المنظمات غير الحكومية، التي أضحت آلية فعالة تساهم في تحريك المواطنين والشعوب من أجل المشاركة في العملية الإنمائية والديموقراطية وتطوير الوعي الإنساني، البيئي والثقافي العالمي؛ وذلك بالضغط على الحكومات لفرض احترام التزاماتها تجاه الأفراد والشعوب، وإجبارها على تغيير أو تعديل سياساتها في تلك المجالات.

تاريخيا، ارتبطت وظائف المنظمات غير الحكومية ومجال اهتماماتها بالمرحلة التي نشطت فيها؛ فالمنظمات غير الحكومية التي ظهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين عملت أكثر في ميدان تقديم المساعدات الإنسانية، وترافقت عملية إزالة الاستعمار مع توجه هذه المنظمات نحو دعم الاستقلال السياسي لدول العالم الثالث ومساعدتها في عملية التنمية، كما نشطت خلال الحرب الباردة في مناهضة التمييز العنصري وانتشار الأسلحة النووية والدفاع عن وحقوق الإنسان في دول المعسكر الاشتراكي. جريا على ما سبق، يستهدف هذا المقال تقدير حجم الفرص المتاحة أمام المنظمات غير الحكومية للاضطلاع بدور أكبر في ظل الحوكمة

العالمية، خاصة وأن التحولات العالمية التي ساهمت بقسط وافر في زيادة عددها وتنويع اهتماماتها تسير في صالحها؛ فحيث تتضاءل سيادة الدولة وتتراجع مهامها في عديد المجالات يمكن أن تتوزع المهام الجديدة على فاعلين آخرين من بينهم المنظمات غير الحكومية.

نظريا، يوسع منظور الحوكمة العالمية من دائرة التحليل ما فوق الدولاتي ليشمل صناعا ومنفذين جدد للسياسة العالمية من خلال تجسيد فضاءات جديدة تبرز دور الفواعل العالمية من غير الدول. وبسبب دورها المتزايد، اتساع مجال نشاطها واقتحامها مجالات كانت حصرية على الدولية، يجادل الليبراليون المتفائلون بأن المنظمات الدولية غير الحكومية تؤسس لمساحات سياسية جديدة منفصلة عن عالم الحكومات الرسمي في شكل سياسات مدنية عالمية في مجالات متعددة يمكن أن تساهم حتى في تآكل سلطة الدول. فعلى الرغم من أنها ليست بكيانات ذات سيادة، فإن شواهد واقعية عدة تظهر أن المنظمات الدولية غير الحكومية تمتلك إمكانات هائلة للتأثير على السياسات العالمية بما يرشحها لتكون فاعلا من فواعل الحوكمة العالمية وعنصرا مهما في صنع السياسة العامة العالمية. في المقابل، وإذ يشكك القوميون في جدوى الحوكمة العالمية، فإنهم يشككون بالتبعية في فعالية بل وحتى شرعية المنظمات غير الحكومية، ولحقيقة أنها ليست بهيئات ذات سيادة بموجب النموذج الويستفالي، فإنهم يقترحون أن تأثيرها الأساسي سوف يقتصر على تعزيز فرصها في إسماع صوتها في المحافل الدولية بالاستفادة من ثورة الإعلام والاتصال العالمية.

عبر تحليل الفرضيتين السابقتين حول "تعزيز الدور" و"إسماع الصوت"، ومناقشة الفرص والقيود على أدوار أكثر فاعلية للمنظمات غير الحكومية في ظل الحوكمة العالمية، يسعى المقال لمناقشة إشكالية ما إذا كانت الظروف العالمية السياقية مناسبة أكثر للمنظمات الدولية غير الحكومية بأن تتموضع داخل إطار الحوكمة العالمية الذي يعترف لها بأدوار فعالة أكثر في إنشاء السياسات العالمية وسنّها وإنفاذها، أو في إطار النموذج الواستفالي المتمركز حول الدولة والذي لا يعترف سوى بالدول القومية ذات السيادة كمؤسسات شرعية ورسمية وحيدة لصنع السياسات.

أولا: المنظمات الدولية غير الحكومية: مفاهيم أساسية

غالبا ما توصف المنظمات غير الحكومية بأنها تجمعات أو جمعيات أو حركات من الأفراد، لا تتمثل فيها الحكومات، ليس لها هدف ربحي، شكلت عفويا وبشكل حر لتعبر عن تضامن عير وطني[1]. إن هذا الانتقال عبر الوطني اتخذ ثلاثة أشكال رئيسة: أولها **المنظمات غير الحكومية الرسمية** التي تؤسس لها مقرا

دائما، أمانة عامة، وبرنامج منظم للالتقاء. وبفضل الثورة المعلوماتية، فإنها غالبا ما تشكلت **شبكات** يكفيها البريد الإلكتروني من أجل التواصل والتنسيق؛ مثل التحالف من أجل محكمة الجزاء الدولية الذي ضم مئات المنظمات غير الحكومية عبر العالم للضغط باتجاه إنشاء هذه المحكمة. وثالثا يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تجتمع في شكل **مؤتمر حزبي** خلال المؤتمرات والتجمعات الدولية الحكومية؛ للتأثير على أجندتها و المشاركة في صنع قراراتها.[2]

ويحيل ما سبق إلى أن تصنيف المنظمات غير الحكومية قد ينطوي أحيانا على تداخل في المعاني والوظائف بين المنظمات الدولية غير الحكومية وأشكال أخرى من مكونات المجتمع المدني العالمي لذا يقتضي الأمر تمييزا واضحا بين المفاهيم التالية:

أ- المنظمات المرتكزة على الجماعة Community-Based Organization: وهي منظمات غير حكومية محلية، تتكون من أفراد منظمين في مدن أو قرى للمطالبة بمصالح مشتركة، وعادة ما ينظر إليها على أنها أكثر راديكالية؛

ب- الشبكات Networks: تعبير عن نسق الاتصالات بين أفراد أو منظمات لتبادل المعلومات، الاستفادة من الخبرات ومناقشة الأهداف؛ وبهذا فهي ليست دائمة ولا تضم أعضاء رسميين ولا قادة معينين ولا مقرات دائمة، مثل الحركة المناهضين للعولمة Altermondialist، التي تضم جمعيات مختلفة تلتقي حسب الظروف؛ مثلا عند انعقاد مؤتمرات منظمة التجارة العالمية؛

ج- الحركات الاجتماعية Social Movement: عبارة عن جماعة أفراد يملكون حسا مشتركا بالجماعة والهوية والتضامن وتقاسم الأهداف الذي يقود إلى سلوك موحد؛ وبهذا يكون المفهوم أشمل من المنظمات غير الحكومية و الشبكات، فهو بضم الحركات النسائية والبيئية... الخ[3]

د- المنظمات الدولية غير الحكومية: هي منظمات تعمل بالضرورة خارج جهاز الدولة، وفي الواقع فإن ذلك هو أهم المتطلبات الموضحة في الساحة القانونية الدولية، معززا بتعريفات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمم المتحدة (ECOSOC) واتحاد الجمعيات الدولية. إن المنظمات غير الحكومية "**يجب أن يؤسسها أفراد، تكون مستقلة عن الدول، أن تكون موجهة نحو سيادة القانون، متابعة المصالح العامة وليس الخاصة كهدف؛ إظهار نطاق عبر وطني من الأنشطة، وتمتلك –على الأقل– الحد الأدنى من الهيكل التنظيمي**"[4].

وإجرائيا، كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة قد وضع مجموعة شروط وجب توفرها في المنظمات غير الحكومية وهي:[5]

– يجب على المنظمات غير الحكومية أن تساعد على تحقيق أهداف وأعمال الأمم المتحدة؛

– أي منظمة غير حكومية يجب أن تكون هيئة ممثلة رسميا، وبمقرات محددة وأعضاء دائمين، وأن تضمن شفافية مواردها؛

– المنظمات غير الحكومية يجب أن لا تكون ربحية، لهذا فالشركات الفردية لا يمكن أن تعطى وضعية استشارية، بينما يمكن الاعتراف بالجمعيات التي لها مصالح تجارية كمنظمة غير حكومية؛

– لا يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تستخدم العنف؛ لهذا فبعض التنظيمات التي تستعمل السلاح أعترف بها كحركات تحرير وطنية وليس كمنظمات غير حكومية؛

– يجب على المنظمات غير الحكومية أن تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛

– وجوب ألا تؤسس المنظمات غير الحكومية بواسطة اتفاقيات حكومية؛

–يجب على المنظمات غير الحكومية أن تستمر في أداء نشاطاتها عشر سنوات على الأقل.

رغم أن ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية قديمة، إذ تأسست أول منظمة غير حكومية دولية في عام 1839، إلا أنها نمت بشكل ملحوظ خلال القرن العشرين خاصة بعد ظهور الأمم المتحدة؛ فبعد أن تم إحصاء 176 منظمة فقط مع بداية القرن العشرين، ارتفع عددها سنة 1945 إلى 5600، ووصل سنة 1981 إلى 4252 [6]. وقد شهدت العقود الأخيرة زيادة ملحوظة في أعداد مثل هذه المنظمات لتصل اليوم إلى حدود 37000 منظمة دولية غير حكومية، مع ما يقرب السدس منها تأسست خلال تسعينيات القرن الماضي[7]. والراجح أن مثل هذا الارتفاع المتزايد راجع إلى تشجيع الأمم المتحدة على إنشاء المنظمات غير الحكومية والاعتراف بها ومنحها الصفة الاستشارية،كما جاء في المادة 71 من الميثاق التي اعترفت بثلاثة أصناف من المنظمات غير الحكومية هي[8]:

– عدد قليل من المنظمات غير الحكومية تتمتع بوضعية استشارية عليا وتعنى بأغلب اهتمامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

– منظمات متخصصة تهتم بمجالات نشاط معينة تمتلك لها فيها سمعة حسنة؛

– منظمات أخرى لها وضعية استشارية من حين لأخر حسب احتياجات المجلس.

في الحقيقة، فإن امتلاك فهم مناسب للظروف المشجعة على نشأة وتطور لمنظمات غير الحكومية الدولية قد لا يقل أهمية عن تحديد مفهومها؛ إذ غالبا ما ارتبطت مجالات نشاط المنظمات غير الحكومية بالسياق الدولي السائد. فالمنظمات التي ظهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين عملت على تقديم المساعدات للشعوب الأوروبية، فيما ترافقت عملية إزالة الاستعمار مع توجه هذه المنظمات نحو دعم الاستقلال السياسي لدول العالم الثالث ومساعدتها في عملية التنمية، كما تركز مجال اهتمامها خلال الحرب الباردة بمواضيع مثل الحد من انتشار الأسلحة النووية ومناهضة التمييز العنصري. واليوم تتراوح البؤر الموضوعية لهذه المنظمات بين المجلات الاقتصادية، الإنسانية، التنموية ومناصرة سياسات البحث والتعليم؛ فمرحلة ما بعد الحرب الباردة عرفت تكييفا لطبيعة وظائف هذه المنظمات وهي المرحلة التي عرفت انتشارا واسعا لجمعيات ومنظمات انتقل مجال نشاطها من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، وتشكلت من ثلاثة تيارات رئيسة هي:

- تيار ليبرالي يدافع عن معاني حقوق الانسان وحرية الإعلام و نشر قيم الديمقراطية عموما؛
- تيار يضم أعضاء نقابات يسارية سابقة من أجل ترسيخ البعد الاجتماعي في العولمة الرأسمالية؛
- تيار إنساني يضم المدافعين عن البيئة وفي ميدان الإغاثة والاهتمام باللاجئين.

ويرجح أغلب المهتمين أن نمو المنظمات غير الحكومية الدولية، من حيث العدد وحجم التأثير مدفوع أساسا بعاملين اثنين: أولهما، ضعف الدولة وتراجع مهامها في عديد المجالات لأسباب خارجية تتعلق بالاختراق الاقتصادي والثقافي بسبب عولمة الاقتصاد ووسائل الإعلام والاتصال، وأخرى داخلية تتعلق بزيادة مطالب الجمعيات المحلية في الميادين المختلفة؛ والتي أدت إلى نمو مجتمع مدني قوي في مقابل المجتمع السياسي؛ فمع التآكل المستمر في شرعية الأنظمة السياسية، توزعت الشرعية الجديدة على فاعلين آخرين من بينهم المنظمات غير الحكومية المحلية التي خلقت لها أدوارا جديدة تبعا لذلك [9]. ثانيهما، عولمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخاصة بفضل تعميم الانترنيت، والتي جاءت سببا مهما في زيادة قوة هذه المنظمات؛ حيث أصبح بإمكان أي مجموعة صغيرة في أي مكان ما أن تؤسس لتعاون في مجال معين مع مجموعة أخرى في أي مكان أخر، بل أن هذا التطور كان في بعض الحالات وسيلة للالتقاء بين أفراد من الشمال والجنوب لخوض معركة واحدة [10]

ثانيا– الحوكمة العالمية وتعدد فواعل صنع السياسة العامة العالمية

إذا ما تم النظر لعملية صنع السياسة العامة العالمية في ظل العولمة، فإن أول ما يثير الاهتمام هو ما يشير لتراجع مبدأ "الحصرية" الدولاتية في إنتاج وتوفير "المنافع العامة" (على سبيل المثال الأمن، البيئة، حقوق الانسان...)، أي أن تحقيق المهام العامة أصبح يتم –أكثر فأكثر– عبر نقل الصلاحيات التقليدية للدولة إلى سلطات فوق وطنية؛ حيث أن انجاز بعض من هذه المهام بحكم طبيعتها وأبعادها صار يتجاوز القدرات الوطنية. وبحسب كل من **جوزيف ناي** و**روبرت كيوهان** فإن النقاش الأساسي للعولمة، التي تعني كثافة شبكات الترابط التي تمتد عبر الحدود الدولية التي ترافق حركة سريعة وغير مكلفة للمعلومات والأفكار والمال البضائع والأشخاص عبر الحدود، يتعلق خاصة بالأدوار المنوطة بالدولة القومية، والتي يتعين أن تكملها جهات فاعلة أخرى في القطاع الخاص والقطاع الثالث في جغرافية عالمية باتت أكثر تعقيدا[11]. وعمليا، فإن التغيير الأساسي الذي تفرزه العولمة هو الانتقال من نموذج المجتمع الدولي الواستفالي إلى نموذج المجتمع العالمي، الذي يعرف بأنه مجتمع الدولة القومية والفواعل الأخرى من غير الدول مثل المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والأفراد على نطاق عالمي، والذي يتميز بالعديد من عمليات التشريع اللامركزية في مختلف القطاعات بشكل مستقل عن الدول القومية وفق مؤيدي منظور الحوكمة العالمية[12].

بنهاية الحرب الباردة، شهد العالم تحولات سريعة وعميقة عززت من دعاوي الليبراليين باستبدال نموذج السياسة الدولية بنموذج السياسة العالمية، الذي يفسح فيه المجال أمام الفاعلين من غير الدول بقصد المساهمة في مواجهة المشاكل العابرة للحدود خاصة مع تزايد الوعي بالتهديدات الإنسانية المشتركة ذات الصبغة العالمية. وبهذا الصدد، فإن مفهوم الحوكمة العالمية جاء ليحل محل المفهوم الليبرالي السائد عن "الاعتماد المتبادل" الذي كان يستعمل للدلالة على العلاقات ما بين الدول. وقد عرف **توماس وايس** الحوكمة العالمية على أنها "**تعبر عن الجهود الجماعية لتعريف وفهم المشكلات العالمية، وهي المشكلات التي تتعدى قدرات الدول منفردة على حلها، إنها تعكس قدرة النظام الدولي في لحظة ما على تعزيز الخدمات الحكومية في غياب الحكومة العالمية**".[13]

يوسع منظور الحوكمة العالمية من دائرة التحليل ما فوق الدولاتي لاحتواء الحالات التي يكون فيها صانعي ومنفذي السياسات فواعل غير دولاتية بمختلف أنواعها سواء داخل أو خارج الدول. وفي هذا الإطار، بدأ الاهتمام بتجسيد فضاءات جديدة تبرز دور الفواعل العالمية من غير الدول. وفي صدد المنظمات غير الحكومية، فقد اتسع مجال نشاط المجتمع المدني المحلي نحو المجالات الدولية اعترافا بالتطور الهائل للأعمال

الطوعية عبر الحدود مؤسسا لمفهوم المجتمع المدني العالمي الذي يؤسس لمساحات سياسية جديدة منفصلة عن عالم الحكومات الرسمي في شكل سياسات مدنية عالمية في مجالات متعددة يمكن أن تؤسس لسلطة تساعد في تآكل سلطة الدول.[14]

من حيث المبدأ، لا تهدف المنظمات غير الحكومية إلى منافسة الدول أو التناقض معها جوهريا بالضرورة، بل هي غالبا ما تحاول أن تتكيف والإطار القانوني الذي تضعه لها الدول، وأن تتعامل مع المنظمات الدولية الحكومية التي تؤسسها الدول كعضو ملاحظ أو له وظيفة استشارية بهدف إضفاء مزيد من الشرعية على سلوكها وقدرة أكثر على التأثير في الرأي العام العالمي[15].لكن وعلى الرغم من أنها ليست كيانات ذات سيادة، فإن المنظمات الدولية غير الحكومية الدولية باتت تمتلك إمكانات هائلة للتأثير على السياسات المحلية والوطنية والدولية وقد أثبتت قدراتها على ذلك في كثير من الحالات، ما يرشحها لتكون فاعلا من فواعل الحوكمة العالمية وعنصرا مهما في صنع السياسة العامة العالمية، خاصة وأن التحولات العالمية زادت عددها ونوعت اهتماماتها وجعلت منها إحدى القوى المؤثرة على المستوى الكوني في اتجاه ترسيخ العولمة في عديد القضايا الإنسانية مثل:

– العمل على دعم القانون الدولي الإنساني وتطوير حقوق الإنسان في العلاقات الدولية؛ من أجل ترقيته ضمن منظومة القانون الدولي؛

– البحث في الوسائل والأساليب الكفيلة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة؛

– العمل في الميدان الإنساني؛ من جهة كأداة لحث الحكومات على الانضمام للاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى كمحطات مراقبة لمدى احترام الحكومات لالتزاماتها الدولية التي وقعت عليها.

– ترقية والدفاع عن البيئة وحماية الكوكب من تأثيرات التلوث غير المرغوبة.

في الواقع، فإن توافر المنظمات غير الحكومية على قدرة التواجد في الميدان ومرونة التدخل والاحتكاك المباشر مع الأفراد، هو ما يجسد حيوية المنظمات الدولية غير الحكومية في مواجهة جمود الهياكل الرسمية الداخلية والمنظمات الحكومية الدولية، وقد عبر عن ذلك **جون شيزنو** Jean Chezeneaux حين قول أنها "**ذات قدرة على إعادة النظر في أشكال الهيمنة الماكرة ... لأنها ميادين تفكير و اقتراح ومبادرة** "[16]. لذا كثيرا ما تنتقد هذه المنظمات عمل الوكالات الدولية المتخصصة، التي لم تستطع حل مشاكل العالم غالبا بسبب اتهامها بالارتباط بالحكومات؛ بينما تملك المنظمات الدولية غير الحكومية مخابر ومراكز بحث ودراسات

يقوم بها باحثون خارج الإطار الرسمي الحكومي، تسمح لها بتقييم الوضعيات بدقة، كما وتملك القدرة على التعبئة لارتباط عملها نظريا بأهداف إنسانية غير ربحية.

إن عدد المنظمات الدولية غير الحكومية وحجمها ونطاقها العالمي ووحداتها الكبيرة من الموظفين ومجموعة البرامج والشراكات يمنحها مستوى متزايدا من الاحتراف والمصداقية والشرعية في نظر المانحين والجمهور. ونتيجة ذلك، تتمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بمكانة أعلى نسبيا من منظمات المجتمع المدني الوطنية، سواء مع الجمهور أو مع الحكومات والجهات المانحة الأخرى. وعلى الرغم من أن الحكومات تطلب من المنظمات غير الحكومية الدولية أن تفي بمتطلبات الأهلية والمساءلة الصارمة، إلا أنها أنها تعترف بها كجهات فاعلة في مجالات التنمية، والاستدامة والبيئة وحفظ وبناء السلام، وبالتالي فهي قنوات جديرة بالثقة ويمكن أن تكون فاعلا مؤثرا بشكل متزايد في صنع السياسات في ظل الحوكمة العالمية[17].

ثالثا– نحو تحصيل دور: استراتيجيات وأشكال تأثير المنظمات غير الحكومية

تعد المنظمات غير الحكومية بشكل عام أكبر بكثير من منظمات المجتمع المدني الوطنية الأخرى من حيث الميزانيات وعدد الموظفين والعمليات، ويرجع ذلك لمجموعة من العوامل، بما في ذلك زيادة القدرة على جمع الأموال من الجمهور والحكومات والمؤسسات الأخرى، وزيادة التأثير وتحصيل مزيد من الشرعية من الحكومات والجهات المانحة الأخرى، وزيادة القدرة على استخدام الأموال على نطاق واسع. وتعني هذه العوامل أيضا أنه من المرجح أن تحصل المنظمات غير الحكومية الكبيرة على اتفاقيات تمويل أساسية أو إطارية من الحكومات المانحة[18]. لذا، وعلى الرغم من أنها ليست بكيانات ذات سيادة، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية تمتلك إمكانات هائلة للتأثير على السياسات المحلية،الوطنية والدولية.

بفضل تشجيع الأمم المتحدة وتيسير مشاركتها في عمليات السياسة الخاصة بها، أصبحت الكثير من المواضيع التي كانت حكرا على الدول ذات السيادة ضمن أجندة أعمال المنظمات الدولية غير الحكومية مثل مسائل الأمن الدولي، حفظ السلام، مكافحة الأوبئة والأمراض، حقوق الإنسان، التلوث البيئي...وأي من التهديدات الإنسانية الأخرى[19]. وبفضل ثورة الاتصالات العالمية، اكتسبت المنظمات غير الحكومية أدوار بارزة في النقاشات العالمية حول تلك السياسات وأصبحت لديها إمكانيات أكبر للتعبير عن مواقفها والتفاعل من خلال الشراكات التي تتجاوز الحدود الوطنية خاصة بفضل استخدام الإنترنت[20].

لأن المنظمات غير الحكومية أصغر من الحكومات، فغالبا ما كان المتوقع لها أن تكون أكثر كفاءة، أكثر مرونة في اتخاذ القرار، أن تكون تكاليف خدماتها أقل، وأن تكون أفضل في العمل بشكل وثيق مع الأفراد والجمعيات وتشجيع مشاركتهم المباشرة[21]. لذا فإن العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية لديها الآن موظفين متخصصين يعملون على المراقبة والتقييم والتعلم. ويسمح لها ذلك لها بتقييم نتائج وتأثير عملها، وتنفيذ إجراءات ضمان الجودة والتحسين، وإظهار المساءلة أمام الشركاء والمتلقين والجمهور، وتقديم تقارير فعالة إلى المانحين حول كيفية استخدام الأموال وعن التأثير العام للتمويل والبرامج[22]. وعمليا، يمكن تصور تأثيرات المنظمات الدولية غير الحكومية في المجتمع العالمي من خلال ثلاثية استراتيجيات المدخلات وأشكال المتابعة والمخرجات:

1- استراتيجيات المدخلات:

وهي الاستراتيجيات التي تصف كيفية عمل المنظمات الدولية غير الحكومية عبر ضخ أفكارها وتأثيرها في المجتمع. وفيما يتصل بعلاقة المنظمات غير الحكومية بالدولة هناك ثلاثة استراتيجيات: العزلة، التأييد، والتعاون.

أ- إستراتيجية العزلة: هي خاصية لتلك المنظمات غير الحكومية الدولية التي تفضل أن تبتعد لبعض الوقت عن الدولة، وتسعى من خلال ذلك إلى بناء قاعدة جماهيرية، وتعزيز شبكات القطاع المستقل، وتطوير مناهج بديلة يمكن أن تؤثر على السياسات على المدى الطويل، وحتى توفير أشكال جديدة للقيادة بديلة عن الحكومات لتصبح ذات قدرة محفزة على صناعة الرأي في المجتمع.[23]

ب- إستراتيجية التأييد: تتضمن أيضا تجنب مخاطر هيمنة الدولة لكن من خلال العمل عن كثب مع الجهات الحكومية. وتستخدم استراتيجيات التأييد مع الحكومات حول السياسات من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب: الاحتجاج، التفاوض، وأنشطة الضغط الودية وعالية الضغط، بناء التحالف والضغط الجماهيري[24].

ج- استراتيجية التعاون: وهي تشير بشكل أكثر وضوحا لتلك المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة مع الحكومات في كل شيء من التعاون الموازي إلى التعاون الميداني الكامل؛ حيث يشير الأول إلى العمل مع الجهات الحكومية لكن على مسافة آمنة، بينما يدل الأخير على علاقة مشتركة أكثر انخراطا[25].

2- أشكال المتابعة:

من خلال استخدام الاستراتيجيات السابقة، يمكن للمنظمات غير الحكومية الدولية الانخراط في عدد لا يحصى من أشكال المتابعة؛ أي متابعة الأنشطة التي يمكن تقسيمها إلى ما يلي [26]:

أ- وضع وتعديل السياسات: تعمل المنظمات غير الحكومية الدولية على وضع السياسات وتعديلها بهدف إنتاج "مطالب سياسية فعالة ". ومن أمثلة وضع السياسات: أنشطة تلك المنظمات غير الحكومية المشاركة في حملات تنظيم النشاطات التجارية للشركات الدولية، أو تلك المنظمات التي تعمل على إنشاء مؤسسات دولية جديدة مثل المحكمة الجنائية الدولية. وتشارك المنظمات غير الحكومية الدولية في تغيير سياسات موجودة فعلا، مثل نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل على تغيير سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين.

ب- الرصد والمراقبة: تمثل منظمات غير حكومية معروفة مثل "السلام الأخضر" و"منظمة العفو الدولية" أمثلة عن مجموعة من المنظمات التي تراقب مدى استجابة وتقدم الدول في قضايا مختلفة مثل حماية البيئة وحقوق الإنسان. وهذه المراقبة يمكن أن تكون بمثابة الأساس لجمع المعلومات والبحث المطلوب لإنشاء، تعديل أو فرض سياسة ما. ووفقًا لذلك، من المحتمل أن تسفر عمليات المراقبة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الدولية عن حالات عديدة للتأثير، فيما يعتمد تقييم هذه التأثير على ما إذا كان الرصد هو غاية في حد ذاته أم مجرد وسيلة؛ إذ يمكن توظيف المعلومات التي يتم جمعها إما بطريقة تأييد ودية أو تعاون مع الدول أو للتلاعب بها بغرض المساومة.

ج- تقديم الخدمات وبناء القدرات: تعمل بعض المنظمات الدولية غير الحكومية كأدوات لتقديم الخدمات والمنتجات بحيث تركز أكثر أهدافها على إفادة العملاء وإرضاء/جذب المانحين.فيما تهدف منظمات بناء القدرات إلى تعزيز قدرات الأفراد على تحقيق الأهداف والتطلعات الخاصة بدلاً من تحقيق تلك الأهداف المحددة على يد المنظمة الدولية غير الحكومية أو المساهمين فيها.

3-المخرجات: صناعة القانون المرن.

تظهر مخرجات تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة في مستويات مختلفة من المجتمع والحكومة بما في ذلك السياسات المحلية والوطنية والدولية. واعتمادا على مدى فعالية، شمولية وتركيز أنشطتها، يمكن أن يتراوح تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية من مجرد بث أفكار لدى الجمهور، إيصال صوت

الأقلية، إلى تغيير المناخ السياسي، غير أن أكثر أشكال تأثيرها يظهر في النهاية في قدرتها على صياغة وتعديل القوانين الدولية.

بينما يأتي القانون الدولي كمستوى أول والعرف الدولي كمستوى ثاني، بدأ مستوى ثالث من القانون الدولي بالتشكل وهو والمعروف باسم القانون المرن "**وهي تلك القواعد الوسيطة بين القانون والمعايير الدولية والتي لا تزال في طور التكوين**". ولعل أهم مصادره هو ضغوطات المنظمات غير الحكومية على الدول لتبني قواعد ملزمة صريحة[27]. طبعا ليس القانون المرن بقانون ملزم للدول مثل المعاهدات والعقود الدولية، لكنه يستمد أهميته من قدرته على أن يصبح ملزما سواء كقانون عرفي أو كقانون دولي صلب. ليس المفترض أن جميع المنظمات غير الحكومية الدولية تضغط للحصول على صوت في محافل القانون الدولي. ومع ذلك، تشير طبيعة القانون المرن إلى أن المنظمات غير الحكومية الدولية لديها الإمكانيات لتشكيل القانون الدولي، بما في ذلك ما يؤثر على المستوى الوطني والسياسات المحلية من خلال التأثير على القواعد والأعراف الدولية التي تصبح ممارسة ثم قانون. ويظهر أهم أمثلة هذا التأثير في صياغة نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، حيث ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية بدور مهم في هندسة ذلك النظام القانوني[28].

رابعا– إسماع الصوت فقط:القيود على دور أكثر فعالية للمنظمات غير الحكومية

بالنسبة للقوميين من أنصار الدولة القومية، فإن مفهوم الحوكمة العالمية حتى وإن كان يعبر عن وصف مختصر للتحولات الحاصلة في بيئة عالمية متغيرة، غير أن تنازل الدولة عن أدوارها السيادية لصالح فواعل أخرى ليس بالوجه الآخر لهذه العملية. فحتى وإن كان القوميون لا ينكرون العولمة كحقيقة واقعة، إلا أنهم يدركونها كعملية تنافسية بقيادة الدول وليست تحت إي إرادة حرة لفواعل من غير الدول. فالحوكمة العالمية لا يمكن إلا أن تعكس شكلا جديدا من أشكال الصراع التقليدي على القوة بين الدول دون أن تحل محله، كما أنها مشروطة وليست مسارا حتميا وهذا ما يجعلها قابلة للتحكم من طرف الدول. وعلى أساس من ذلك، يتحدى القوميون الرأي الليبرالي المتفائل حول دور أكثر فعالية للمنظمات الدولية الحكومية في الحوكمة العالمية، ويجادلون بأن أقصى ما يمكن لهذه المنظمات تحصيله هو فرص أكبر لإسماع صوتها.

لحقيقة أنها ليست بهيئات ذات سيادة بموجب النموذج الويستفالي، فإن التأثير الأساسي للمنظمات غير الحكومية في ظل نسق العولمة سوف يقتصر على تعزيز فرصها في تفعيل إسماع صوتها في المحافل الدولية بالاستفادة من ثورة الإعلام والاتصال العالمية التي تسمح لها أكثر من أي وقت مضى بالتعبير عن مواقفها

وتنسيق حملات القضايا العالمية للترويج لجداول أعمالها. في الواقع، فإن العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لديها الحق رسميا في إبداء آرائها والمشاركة في مؤتمرات أو اجتماعات عالمية بفضل مركزها الاستشاري لدى هيئة الأمم المتحدة بموجب المادة 71 من الميثاق، وبعدما كانت هناك سنة 1948 40 منظمة دولية غير حكومية فقط ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بعد خمسين عاما ارتفع عددها لأكثر من 1500 منظمة، لكن عددها اليوم يقرب من 3052 منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري[29]. وعلى أساس من ذلك، فإن أهم ما تضفيه العولمة من جديد في أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية هو تحسين فرصها في الحضور العالمي وتعزيز وجهات نظرها لتكون معروفة أكثر في أوراق المواقف التي يتم تداولها عبر قنوات التوزيع التابعة للأمم المتحدة إلى جانب الوثائق الرسمية الأخرى، فالتحولات الحاصلة تسمح لمزيد من المنظمات غير الحكومية المعتمدة وغير المعتمدة على حد سواء بالوصول إلى منتديات التشريع لإسماع صوتها.

بينما من المعروف تشكيك هذه المنظمات في فاعلية ومصداقية الحكومات والقطاع الخاص على حد سواء، فإن العديد من المنظمات غير الحكومية هي محل تشكيك في فعاليتها وحتى شرعيتها قبل ذلك. إذ ينظر المشككون للمنظمات الدولية غير الحكومية كمجموعات مصالح خاصة تعطي الأولوية لأيديولوجياتها أو تستجيب لمصالح المتبرعين والرعاة والأعضاء بدلا من المجموعات التي يمثلونها. وبشكل متزايد تخضع مسؤوليتها وشفافيتها للنقاش خاصة في الحالات التي تدعي فيها أنها تمثل المحرومين والمهمشين، وكأي مجموعة مصلحة على المستوى المحلي، لا تقع ممارسات وأنشطة المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي دائمًا في خانة خدمة المجتمع بقدر وقوعها في خانة خدمة المصالح الخاصة.[30]

إن ذلك التصور المثالي السائد عن قدرة المنظمات غير الحكومية في الوصول إلى أولئك الذين هم في حاجة للمساعدة والتعبير عن أرائهم وحاجاتهم يبقى محل نقاش جاد؛ فبالنظر إلى عوامل مثل دوافع المانحين، تأثير الحكومات، القيود التنظيمية وغلبة الأجندات الداخلية، كثيرا ما تتفاوت أولويات هذه المنظمات بمرور الوقت وعبر الجهات المانحة. كما أن المنظمات غير الحكومية التي تمولها الحكومات غالبا ما تواجه قيودا تتعارض مع مبادئها بسبب عقود الرعاية، قد تصل إلى الامتثال لسياسات وشروط الجهة المانحة وعلى سبيل المثال، فقد بلغ مقدار المساعدة الذي تلقته المنظمات غير الحكومية من الدول المانحة في إطار منظمة التعاون الاقتصادي في سنة 2013 وحدها 15 مليار دولار من المساعدات[31]. ربما تساهم

المنظمات غير الحكومية في إحداث تغيير إيجابي بشأن بعض مسائل السياسة الدنيا كقضايا البيئة والمساعدات الإنسانية ولكن قدراتها تبقى أقل من أن تغير أو تعدل السياسات في تلك المسائل الخلافية بين الدول والتي تقع في خانة السياسة العليا، وأكثر ما تستطيع فعله بشأنها هو إسماع صوتها.

إن لدى المنظمات غير الحكومية عدد من العقبات الحقيقية فيما يتصل بالمساءلة والشفافية والقدرة على معالجة اعتبارات المساواة، محدودية الحجم ونطاق والتأثير، هيكل واسع مع مساءلة محدودة، تأثير غير مبرر من تدخل الجهات المانحة، استراتيجيات وتدابير غير فعالة في بناء القدرات المؤسسية والاعتماد على الذات، الاهتمام غير الكافي بالرصد والتقييم، ضعف التخطيط والقدرة الإدارية، عدم وجود رؤية اجتماعية واقتصادية واسعة، مهارات فنية ومهنية وإدارية غير كافية أحيانا. ويفرز ذلك مزيدا من الريبة على الصعيد الدولي فيما يتعلق بأدائها، يصل أحيانا في أكثر أشكاله تطرفا إلى اتجاه نقدي يشكك حتى في شرعيتها وسبب إنشائها. فهناك اليوم اتجاه قومي سائد ينظر إلى المنظمات غير الحكومية كداعمة لنفسها في المقام الأول وبأنها ليست أكثر من مجموعات من الأفراد اجتمعوا لعدة أسباب بما في ذلك تغليب المصالح الذاتية على حساب المصالحة العامة، وبأن أجندتها تسير جنبا إلى جنب مع أجندات الجهات المانحة في النهاية. وفي هذا الشأن، يلاحظ أن المنظمات الدولية غير الحكومية تشهد تمركزا متزايدا في عالم الشمال يشبه مسار تمركز رأس المال؛ ففي العام 2005 مثلا تم إحصاء 788 منظمة غير حكومية جديدة بينها 653 من الدول الصناعية الكبرى (314 أمريكية،184 أوربية) ، ومثلت 103 فقط دول الجنوب.[32]

خاتمة:

في الحقيقة، يدفع عدد المنظمات الدولية غير الحكومية المتزايد من حيث العدد، الحجم، التوزيع الجغرافي، ونطاق الاهتمام إلى ضرورة الإقرار بتزايد حجم تأثيرها في السياسة العالمية، كما أن شبكاتها الكبيرة من الموظفين ومجموعة البرامج والشراكات يمنحها مستوى متزايدا من الاحتراف، المصداقية والشرعية في نظر المانحين والجمهور. كما أن الحكومات أصبحت أكثر من أي وقت مضى تعترف بها كجهات فاعلة في مجالات التنمية، الإغاثة، البيئة حفظ وبناء السلام... والواقع أنه كلما زادت أنشطة المنظمة الدولية غير الحكومية على الصعيد العالمي في إنشاء وتعديل السياسات بشأن مجالات التأثير السابقة، كلما زادت احتمالية تفعيل دورها كفاعل غير دولاتي بما يتعارض مع وجهة النظر الواستفالية الدولاتية، ولكن العكس يظل صحيحا أيضا وفق ما توصلت إليه نتائج هذا المقال.

إنه ومن خلال آليات القانون المرن، من المحتمل لتلك المنظمات الدولية غير الحكومية المشاركة على المستوى الدولي، ولا سيما التي تملك المراكز الاستشارية، أن تكون ذات تأثير أكبر على تطوير الممارسة والعرف الذي يمكن أن تدفع الدول القومية لأن تلتزم في نهاية المطاف. وحيث لدى المنظمات غير الحكومية إدارة أصغر من الحكومات، عملية صنع قرار أكثر فعالية مع قدرة أكبر نسبيا على التكيف بسرعة مع المواقف المتغيرة، فإن المتحمسين للعولمة يتفاءلون بأن هذه السمات سوف تسمح لها بتحصيل دور أكبر في الحوكمة العالمية.

لكن وتمسكا بأطروحة الفاعل ذو السيادة بموجب النموذج الويستفالي، يتحدى المشككون الرأي الليبرالي المتفائل حول دور أكثر فعالية للمنظمات الدولة الحكومية في الحوكمة، مرافعين لأطروحة أن أقصى ما يمكن أن تحض به هذه المنظمات هو فرص أكبر لإسماع صوتها حول مسائل السياسات العالمية والتأثير في وجهة نظر الرأي العام العالمي حولها دون القدرة على المساس باحتكار الدولة لإنشاء، تعديل وتغيير تلك السياسات. إنه وبسبب فقدان المهارات الفنية اللازمة والاستقلال المالي لمتابعة أجندتها الخاصة، ستساير أغلب هذه المنظمات أجندات المانحين وتتبع جداول أعمال المتبرعين، بل أن هناك احتمالا من أن المنظمات غير الحكومية ستقرر البقاء كما هي؛ الاستفادة من الفوائد قصيرة الأجل في تلقي التمويل على حساب أدوارها في توسيع نطاق النقاش العام على المستوى العالمي. وإذا كان الأمر كذلك، فإنها ستفقد في النهاية تأثيرها على السياسة العالمية لتصبح غير قادرة على الانخراط في سياسة عامة شفافة للصالح العام.

من خلال الممارسة، فإن أنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية المشاركة في إنشاء أو تعديل السياسات تضفي مزيدا من المصداقية على وجهة نظر المجتمع العالمي التي ترى أن الجهات الفاعلة من غير الدول يمكن أن تشغل الجزء المتعلق بوضع السياسات وتعديلها كخاصية حصرية تقليديا للدول ذات السيادة، وهذا ما يرجح دور أكبر للمنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة العالمية بما يتناسب ونموذج المجتمع العالمي. في المقابل، فإن كل من نشاط المراقبة والرصد كوسيلة للتعاون الودي والتأييد يؤكدان نموذج الويستفالي عن المجتمع الدولي.

وبينما تروج استراتيجيات الانعزالية أو التأييد الأكثر قسرية للفكرة القائلة بأن الدول بصفتها صانعة وحيدة للسياسات يمكنها أو يجب أن تتجاوز كخطوة في اتجاه نموذج المجتمع العالمي حيث يكون عدد

الفاعلين السياسيين مفتوحًا وخاضعا للمنافسة. فإنه ومن خلال إستراتيجيتي التعاون والعمل الودي مع الدول في حملات التأييد، تؤكد المنظمات غير الحكومية الدولية المفهوم التقليدي الواستفالي للدولة باعتبارها الفاعل المهيمن، إن لم يكن الوحيد ، والتي يتم من خلالها إنشاء السياسات ويتم الحفاظ عليها.

أخيرا، إذا كان من الصعب فهم السياسة الداخلية لدولة ما دون معرفة أي من جماعات الضغط التي تؤثر على عمل وقرارات الحكومة والنقاشات التي تطرحها في وسائل الإعلام، فإنه وبنفس الطريقة لا يمكن فهم نسق عالمي قيد التشكل من الحوكمة العالمية دون معرفة دور وتأثير المنظمات غير الحكومية فيها، ومثلما يصعب تصور ديموقراطية دون أحزاب سياسية، سوف يستعصي الحديث عن حوكمة عالمية دون منظمات غير حكومية. إن العولمة كصناعة غربية أساسا تقبل بمفهوم الرأي الأخر ولو كان هذا الأخر ضد العولمة نفسها، وذلك لتفادي منطق القطيعة والرفض التام، فضلا عن الاستفادة من النقد من أجل المراجعة و التقييم.

التهميش:

[1] – مبروك غضبان، **مدخل إلى العلاقات الدولية**، (باتنة: شركة باتنيت للتجهيز المكتبي، 2005)، ص 25.

[2]-Petter Willets, "Transnational Actors And Internationals Organizations In Global Politics",in : John Baylis &Steve Smith , **The Globzlization of World Politics** , Third Edition , (London , Oxford University Press ,2003) , p.440 .

[3] -Ibid, p. 435 .

[4] - Stephan Hobe, "Global Challenges to Statehood: The Increasingly Important Role of Nongovernmental Organizations". Indiana Journal of Global Legal Studies, Vol 5, N 1, (1997), p. 194.

[5] - Willets, p.437.

[6] – غضبان، مرجع سابق ، ص 25.

[7] - Robert K. Christensen, "International Nongovernmental Organizations: Globalization, Policy Learning, and the Nation-State", Intl Journal of Public Administration, Vol. 29, No. 4-6,(2006), p 286.

[8] - Willets ,p. 436.

[9] - James N. Rosenau, The United Nations in a Turbulent world, (Colorado, Lynne Rienner Publishers, 1992), p.4.

[10] -Sylvie Brunel , "ONG et Mondialisation", Cahiers Français, La Documentation Française , N 305, (2001), p.68.

[11] - Christensen, p. 282.

[12] - Karsten Nowrot, "Legal Consequences of Globalization: The Status of Non-Governmental Organizations Under International Law". Indiana Journal of Global Legal Studies, Vol. 6, No. 2 (1999), p. 641

[13] – مراد بن سعيد ، "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية، التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، المستقبل العربي، العدد 421، (2014)، ص 136.

[14] – مراد بن سعيد، نور الصباح عنكوش، "إطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية" دراسة حالة السياسة البيئية العالمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الخامس، (2015)، ص ص 120-121.

[15] - Sylvie, p. 69.

[16] – جفال عمار ، " قوى و مؤسسات العولمة ، التحديات والاستجابة العربية "، شؤون الأوسط ، العدد107، (صيف 2002)،ص ص37-38 .

[17] - Bill Morton, "An Overview of International NGOs in Development Cooperation" , In: United Nations Development Programme ,Working with Civil Society in Foreign Aid, (UNDP China, 2013), p. 329.

[18] - Ibid, 327

[19] - Irene Lyons Murphy, "Ingos: Gaining A Role In Global Governance", Democratic Global Governance - Volume 1, (accessed 06 Jul 2020), retrieved from: https://bit.ly/2EgELZ0.

[20] - Cecilia Tortajada, "Nongovernmental Organizations and Influence on Global Public Policy", Asia & the Pacific Policy Studies, vol. 3, no. 2 (2016), p.272.

[21] - Ibid, p. 268.

[22] - Morton, p. 328.

[23] - Tortajada, p. 268.

[24] -Christensen, p. 288.

[25] - Ibid, p. 289.

[26] - Ibid, p p. 290-291.

[27]- Steven R. Ratner, "International Law: The Trials of Global Norms", Foreign Policy no.110, (1998), p. 68.

[28] - Christensen, pp. 294-295.

[29]- ECOSOC, "Consultative status with ECOSOC",(accessed 06 Jul 2020), retrieved from: https://www.un.org/esa/coordination/ngo/about.htm

[30] - Tortajada, p. 266.

[31] - Ibid, p. 267.

[32] – جفال، ص 39.